

الاقتصاد التركي يخضع لضغوط جديدة بعد الزلزال



يتحتم على تركيا الآن بعدما كانت تعول على سخاء بعض الشركاء الأثرياء لتحسين أوضاعها الاقتصادية، أن تواجه تداعيات الزلزال الذي دمر عشرات المدن في السادس من فبراير/شباط، تاركاً ملايين الأشخاص بلا مأوى ولا عمل

وستضطر تركيا الآن لتخصيص مليارات الدولارات لإعمار 11 محافظة في الجنوب والجنوب الشرقي، لحقها دمار هائل جراء أسوأ كارثة في تاريخ البلاد المعاصر

كذلك، وعد الرئيس رجب طيب أردوغان بمنح ملايين الليرات التركية للمواطنين المتضررين، مع اقتراب الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة في 14 مايو/أيار

تحفيز الاستهلاك والانتاج الصناعي

وقد يؤدي ضخ كل هذه المبالغ إلى تحفيز الاستهلاك والانتاج الصناعي، وهما مؤشران أساسيان للنمو الاقتصادي، لكن الواقع أن تركيا تعاني شحاً في الأموال

تمكنت تركيا من إعادة تشكيل احتياطي البنك المركزي بعدما كاد ينفد، بفضل مساعدة روسيا ودول الخليج

لكن خبراء الاقتصاد يوضحون أن «هذه الأموال بالكاد تكفي للحفاظ على المالية التركية ومنع الليرة التي تواجه وضعاً «صعباً من الانهيار، وذلك حتى موعد الانتخابات إن لم يتم تأجيلها

إلا أن الرئيس أردوغان مضطر الآن إلى إصلاح أضرار بقيمة حوالي 78,9 مليار يورو بحسب تقديرات مجموعة من رؤساء الشركات الكبرى، فيما تقارب تقديرات خبراء آخرين 9,4 مليار دولار

إعطاء دفع لإعادة الإعمار

وتحسباً للانتخابات، وعد أردوغان بتوفير مساكن جديدة لملايين المتضررين في غضون سنة

وفي حال تمكن من توفير الأموال بفضل مانحين أجنب جدد، سيتحتم على الرئيس التركي تخصيص قسم كبير منها لقطاع البناء من أجل إعمار أجزاء كاملة من البلاد هدمت تماماً

ولطالما اعتمد أردوغان على هذا القطاع الذي توجه إليه اليوم أصابع الاتهام باعتباره مسؤولاً عن انهيار مبان سكنية كثيرة نتيجة مخالفة معايير البناء المقاوم للزلازل. وكان التطوير العقاري أساسياً في تحديث قسم كبير من البلاد، وفتح مطارات وشق طرق وبناء مستشفيات

واعتبر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أن «أعمال إعادة البناء قد تعوض إلى حد بعيد عن الوطأة السلبية للزلازل على النشاط الاقتصادي

وقبل الزلازل، كانت المنطقة المتضررة تسهم في الاقتصاد التركي بنحو 9% من إجمالي الناتج المحلي، ولا سيما من خلال مناطق صناعية كبرى في غازي عنتاب ومرقاً إسكندرون الذي تمر عبره منتجات المنطقة المصدرة إلى العالم

كذلك، ستطال الصدمة الإنتاج الزراعي. وفتت أوناي تامغاك، أستاذة الاقتصاد في جامعة توب للاقتصاد والتكنولوجيا «في أنقرة إلى أن «المنطقة تؤمن 14,3% من الإنتاج الزراعي التركي بما في ذلك منتجات الصيد والغابات

وحذرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) من بلبلة في الإنتاج الغذائي الأساسي في تركيا وسوريا

أفضل من عام 1999

وطال الزلازل أيضاً البنى التحتية الخاصة بالطاقة والمواصلات وقنوات الري، بحسب تامغاك

ويراجع البعض الماضي محاولين إيجاد نموذج يمكن اتباعه. غير أن محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي اعتبر أن «العواقب الاقتصادية للزلازل الذي بلغت قوته 7,8 درجات، لن تكون بمستوى أضرار الزلازل بقوة 7,6 درجات الذي ضرب البلد في 1999 وتسبب بمقتل 17 ألف شخص، ولو أن المؤسسة المالية سارعت إلى «التوضيح بأن المسؤول كان يتكلم بصفة شخصية

وخسر الاقتصاد التركي في ذلك الحين 0,5 إلى 1% من إجمالي الناتج المحلي، إذ طال الزلازل قلب تركيا الصناعي، بما فيه عاصمتها الاقتصادية اسطنبول. غير أن الاقتصاد انتعش بسرعة وسجل اعتباراً من العام التالي نمواً بنسبة

1,5% من إجمالي الناتج المحلي بفضل جهود الإعمار، بحسب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

وجاء في مذكرة شاركها ولفانغو بيكولي، المحلل في مكتب «تينيو» للاستشارات، أن «القطاع السياحي الذي أصبح من المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية لتركيا، سيبقى بمنأى نسبياً عن الأضرار، إذ إن المنطقة المنكوبة ليست القبلة الأولى للسياح الأجانب في البلد».

رياح معاكسة

وقال باكي دميريل، أستاذ الاقتصاد في جامعة «يالوفا»: «من الواضح أن البلاد ستحتاج إلى عملات أجنبية»، مشيراً إلى أنه «سيتم على تركيا زيادة الاستيراد

غير أن الحكومة لديها هامش مناورة، إذ إن الدين السيادي التركي ضعيف نسبياً

من جهة أخرى، يقاطع المستثمرون الأجانب البلاد بسبب سياسة أردوغان الاقتصادية المخالفة للنهج التقليدي، والتي قضت بخفض معدلات الفائدة بانتظام، ما تسبب في ارتفاع حاد في التضخم. وعند وقوع الكارثة، كانت تركيا أعلنت للتو عن نسبة تضخم رسمية بقيمة 58% بالمقارنة مع أكثر من 85% في نهاية 2022. غير أن الخبراء يتفقون على أن (تركيا تواجه رياحاً معاكسة قد تعيق نموها خلال العام الحالي). (أ.ف.ب)